

Distr.: General
21 October 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١١١ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس الجمعية
العامة من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق بيان وفد اليابان ردا على الملاحظات التي أدلى بها، في ٩ تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة ممارسا
لحق الرد في الجمعية العامة (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لكم لو قمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البند ١١١.

(توقيع) موتوهيدي يوشيكawa
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق

251013 221013 13-52460 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

بيان وفد اليابان رداً على الملاحظات التي أدلى بها، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة ممارساً لحق الرد في الجمعية العامة

ترفض حكومة اليابان الملاحظات التي أدلى بها، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة ممارساً لحق الرد، في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في معرض الإشارة إلى مسألة الاختطاف وبرامج التطوير النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ذكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن قضية الاختطاف قد حُلّت. ولكن هذا الكلام مخالف للمشاورات التي جرت بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مستوى العمل في شهر حزيران/يونيه عام ٢٠٠٨، وخلال هذه المشاورات غيرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية موقفها من "قضية الاختطاف قد حُلّت"، ومخالف أيضاً لاتفاق آب/أغسطس ٢٠٠٨ الذي يحدد أهداف التحقيق الشامل في القضية وطرائقه الملموسة. إن قضية الاختطاف مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لسيادة اليابان وحياة وسلامة المواطنين اليابانيين. إن إدارة آبيه تدرك أن الحكومة يجب أن تعالج هذه القضية بإحساس بالأولوية وعلى وجه السرعة، وهي مصممة على حل المسألة حلاً تاماً. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ضمان سلامة جميع المخطوفين وعودتهم فوراً، وإعطاء تقرير كامل عن حالة كل مخطوف، وتسليم المسؤولين عن عمليات الاختطاف. وكما ذكرت التقارير، بما في ذلك تقرير المقرر الخاص، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تقتصر على اختطاف مواطنين يابانيين فقط، بل ومواطنين من جنسيات أخرى. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاستجابة لشواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بقضية الاختطاف وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

وبالإشارة إلى برامج التطوير النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن هذه البرامج، فضلاً عن عمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجال تخصيب اليورانيوم، تشكل انتهاكات خطيرة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإننا نرفض تماماً برامج تطوير الأسلحة النووية والصواريخ الباليستكية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي تشكل تحدياً خطيراً لنظام عدم الانتشار الدولي المتمركز على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتقوض بشكل خطير سلام وأمن شمال شرق آسيا والمجتمع الدولي برمته. علاوة على ذلك،

تشير آخر التقارير إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أعادت تشغيل مركز يونغبيون للبحوث العلمية النووية. فإذا صحت هذه التقارير، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تكون قد انتهكت أيضا الاتفاقات المبرمة في إطار المحادثات السداسية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن حكومة اليابان تطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تحل قضية الاختطاف حالا تاما وكاملا، وأن تمثل امتثالا تاما لجميع واجباتها والتزاماتها الدولية، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والبيان المشترك الصادر في عام ٢٠٠٥ عن المحادثات السداسية.